

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٣٠**
الخميس، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد دو شياو كونغ
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي تي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

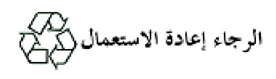
جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/246)

09-35190 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/246)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك والجمهورية التشيكية وصربيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) والسيد كروليفيتش (صربيا) المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إنزكو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/246، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير الخامس والثلاثين للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد فالنتين إنزكو. وهذه المرة الأولى التي يمثل فيها السيد إنزكو أمام مجلس الأمن بصفته الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك. وباسم المجلس، أرحب به ترحيبا حارا وأتمنى له النجاح في مهمته الهامة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم تقريري الأول بصفتي الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك. ولم أقض في منصبي سوى فترة قصيرة لا تتجاوز شهرين، ولكنني سأزود المجلس بآخر المعلومات عن الحوادث الهامة التي حصلت خلال الأشهر الستة الماضية. كما أنني سأقدم مخططا عاما لأولوياتي.

لقد تم إحراز بعض التقدم نحو بلوغ هدفنا المتمثل في جعل البوسنة والهرسك دولة تنعم بالسلام ولديها مقومات

البقاء ولا رجعة في مسارها نحو التكامل الأوروبي. وعلى صعيد إيجابي بنفس القدر، ما زال البلد مستقرا والبيئة المادية آمنة.

ولكن، على صعيد أقل إيجابية، ما زالت الدولة لا تتمتع بكامل مقومات البقاء ويطعن بعض زعمائها السياسيين في دورها واختصاصاتها. ونتيجة لذلك، ظل التقدم الذي أحرز مؤخرا نحو التكامل الأوروبي – الأطلسي تقدما متواضعا، وبناء على ذلك، ما زال البلد يتطلب إيلاء اهتمام كبير. وفي الأسبوع الماضي، وصل نائب رئيس الولايات المتحدة بايدن وممثل الاتحاد الأوروبي السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية سولانا إلى البوسنة والهرسك في زيارة مشتركة غير مسبوقة.

وكان التركيز بالغ الفائدة ورحب به السكان ترحيبا حارا. ومع ذلك، فإن ضعف الأداء بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتكامل عبر الأطلسي أمر يدعو إلى الاستياء، وخاصة لأن الانكماش العالمي السائد الآن يعرض للخطر أيضا الاقتصاد الهش للبوسنة والهرسك. وكشف نجاح تفاوض الدولة والكيانين مع صندوق النقد الدولي بشأن ترتيب احتياطي قدره ١,٢ بلايين يورو تحقيق درجة غير عادية من الهدف المشترك، ولكن الإصلاحات المتفق عليها مع الصندوق لن تحرز النتائج المنشودة إلا إذا اتخذت السلطات الخطوات المناسبة والمستهدفة. وماليات الاتحاد سيئة بشكل خاص، وقدراته على الاتفاق على إجراء تخفيضات وتنفيذها في وجه المصالح الذاتية القوية قدرات ضعيفة نوعا ما. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية صربسكا التابعة للبوسنة والهرسك في موقف أفضل في الوقت الحالي.

وفي ظل هذه الظروف، من الواضح أن تعطيل الإصلاحات العاجلة التي من شأنها أن تساعد على تحسين الأحوال المعيشية أمر غير مبرر إطلاقا من الناحية الأخلاقية فضلا عن الناحية السياسية. وسأسعى لأن أبقي هذه الحقيقة الجلية في صميم المناقشة العامة في البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، سأسعى لإجراء تغيير في النموذج السياسي الذي يقلل من أهمية المسائل الاقتصادية العملية والملحة ويشدد بدلا من ذلك على نوع من المزاج الحاد وغير المفيد.

لقد أبلغ سلفي في كانون الأول/ديسمبر الماضي عن حصول تطور يبعث على أمل كبير بالتغلب على حالة الجمود السياسي. وكانت هذه هي البداية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، لما يسمى عملية برود للحوار فيما بين زعماء أكبر ثلاثة أحزاب وطنية والشركاء في التحالف على مستوى الدولة وهم: دراجان سوفيتش زعيم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي؛ وسليمان تيهيتش زعيم حزب العمل الديمقراطي؛ وميلوراد دوديك زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل. ومكتبي وشخصي أيدنا هذه العملية لأنها تمثل مبادرة سياسية محلية من أجل الحوار والتعاون.

وأسفرت الاجتماعات الدورية التي عقدها "شركاء عملية برود الثلاثة" خلال فترة ثلاثة أشهر عن التوصل إلى حلول توافقية مختلفة واتفاقات متوقعة بشأن مسائل رئيسية، تتراوح من مسألة إقرار ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩ إلى الوعد ببدء محادثات بشأن الإصلاح الدستوري والتحقيق المبكر لأجزاء من الأهداف المعلقة والشروط التي حددها مجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٨ من أجل إغلاق مكتبي وتحويله إلى وجود بقيادة الاتحاد الأوروبي.

وللأسف، فإن عملية برود فقدت الزخم، و لم يجتمع زعماء الأحزاب الثلاثة من تلقاء أنفسهم مرة أخرى منذ آذار/مارس الماضي، بالرغم من أن المجتمع الدولي جمعهم في عدد من المناسبات، وقبل وقت قصير جمعهم وزراء خارجية ثلاثة رئاسات متعاقبة للاتحاد الأوروبي – الوزراء بيلت وكوشنر وشفارزنبرغ – وبعد ذلك، في الأسبوع الماضي،

جمعهم نائب رئيس الولايات المتحدة جو بايدن وممثل الاتحاد الأوروبي السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية خافيير سولانا. وفي كل مناسبة، أعرب الزعماء الثلاثة عن التزامهم بمواصلة حوارهم.

وكان في صدارة الإنجازات التي يسرت تحقيقها عملية برود الإقرار في ٢٦ آذار/مارس لأول تعديل لدستور البلد منذ اتفاق دايتون لعام ١٩٩٥. ويحدد هذا التعديل مركز مقاطعة برتشكو وينص على كفالة لجوء المقاطعة مباشرة إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في حالة وقوع أي منازعات مع الدولة أو الكيانين. ولم يكن إقرار ذلك التعديل أحد الأهداف الخمسة التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بوصفها شرطا مسبقا لأي انتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي فحسب، بل كان أيضا شرطا لتخلي المشرف عن هيئة التحكيم ولإلغاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام للنظام الإشرافي. ويمكن أن يحصل ذلك قريبا.

وشملت الأنباء الإيجابية الأخرى التوصل إلى اتفاق فيما بين الدولة والكيانين ومقاطعة برتشكو بشأن إطار ميزانية عام ٢٠٠٩، مما مكن من الإقرار المبكر نسبيا للميزانية.

وإضافة إلى ذلك، اعتمدت بشكل نهائي في أيلول/سبتمبر الماضي الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب. وكانت هذه الاستراتيجية جزءا من الهدف الخامس – وهو إثراء سيادة القانون – الذي حدده مجلس تنفيذ السلام للتمكن من الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

وظل التقدم المحرز بشأن الهدف الثاني – تخصيص ممتلكات الدولة – تقدما محدودا للغاية، نظرا لعدم قدرة شركاء برود الثلاثة على التوصل إلى توافق بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، أدت ممارسة الضغوط مؤخرا على الأطراف الفاعلة المحلية والتعاون معها إلى اتخاذ أول خطوة إلى الأمام في هذا المجال، بالبدء في آخر نيسان/أبريل بالعملية التي تأخرت لفترة طويلة والمتعلقة بجرد ممتلكات الدولة، وهي توفر الإطار القانوني اللازم. وأود أن أعرب صراحة عن الشكر لرئيس الوزراء شبيريتش على جهوده وإسهاماته في هذا الصدد. وبالطبع، نحن سنركز في الأسابيع المقبلة على هذه المسألة بغية ضمان استكمالها.

وبالرغم من الإنجازات الإيجابية التي تحققت، استمر الخطاب الانقسامي والقرارات الرسمية التي تطعن في سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري وحرمة أراضيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبشكل رئيسي من جانب جمهورية صربسكا. وأشار ذلك الكيان، في وثائق صادرة عن الحكومة والجمعية الوطنية، وفي مناسبات عديدة إلى إمكانية تقرير المصير من جانب واحد. وكان قادته في طليعة من شنوا الهجمات على شرعية مؤسسات الدولة – القضائية والتحقيقية والشرطية والاقتصادية والاستخباراتية والدفاعية – وكذلك في طليعة الجهود الرامية إلى عكس مسار العملية السابقة التي انطوت على بناء الدولة وإجراء الإصلاحات التي خولها الاتحاد الأوروبي. ويحدث ذلك كله في الوقت الذي قدمت وكالة الدولة للتحقيق والحماية تقريرا أوليا إلى المدعي العام بشأن قيام رئيس الوزراء بتجاوزات مالية محتملة. وبلغت تلك الهجمات ذروتها في ١٤ أيار/مايو باعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الاستنتاجات التي تدعو إلى استعادة ٦٨ من السلطات التي يزعم أن الدولة اغتصبتها.

كما تقوّض الاستنتاجات شرعية القرارات الصادرة عن مجلس تنفيذ السلام ومكتب الممثل السامي، وكذلك تلك الصادرة عن الممثلين الساميين السابقين. وآخذ ذلك على محمل الجد، وأصدق ما يأتي على لسان الناس. ويتمثل

دوري الأساسي بصفتي الممثل السامي في دعم اتفاق دايتون للسلام ومحوره سيادة الدولة وصلاحيات مؤسساقما. ولن أدع مجالا للإخلال بذلك.

كما حالت تلك الحملة دون سن الدولة تشريعات ضرورية لإكمال خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأوروبي لإلغاء شرط حصول مواطني البوسنة والهرسك الذين يسافرون إلى دول الاتحاد الأوروبي على تأشيرة. كما عطلت لبعض الوقت تشريعات أخرى للدولة من شأنها أن تمكّن البوسنة والهرسك من الوفاء بالتزاماتها في إطار عملية الاستقرار والانتساب.

ولئن كان ساسة البوشناق والكروات قد تجنبوا بصورة عامة في الآونة الأخيرة شن الهجمات الكبيرة على شرعية جمهورية صربسكا، تجدر الإشارة إلى أن وسائط الإعلام الموجودة في الاتحاد استمرت على موقفها الهجومي ضد الكيان الآخر.

وبما أن عام ٢٠١٠ هو العام الذي ستجرى خلاله انتخابات عامة، فلا يوجد الآن سوى فرصة صغيرة تسنح للشروع حتى في حد أدنى من الإصلاحات الدستورية، وخاصة إذا كان يترتب عليها أية تعديلات لقانون الانتخابات، وحيث من المؤكد تعديلها. وما زالت مواقف الأحزاب الرئيسية متباعدة، ولكن يقع على عاتقها الآن مسؤولية الانخراط في حوار جاد ومن ثم التوصل إلى اتفاقات تجسد تطلعاتها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وكفالة الحصول على أغلبية الثلثين في البرلمان. وسأساعدها بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. هل لديها القدرة على تحقيق النجاح في هذا الأمر؟ أعتقد أنها تملك القدرة على ذلك. هل لديها الإرادة السياسية؟ الأحزاب هي الوحيدة التي بوسعها الإجابة على ذلك السؤال.

ويمكن اعتبار أن أهدافا ثلاثة قد تحققت من الأهداف الخمسة والشرطين التي وضعها مجلس تنفيذ السلام لانتقال مكتب الممثل السامي ليصبح مكتبا معززا للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. لقد تحقق هدفان منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهما تعديل الدستور لضمان الانتهاء من قرار التحكيم النهائي لمنطقة برتشكو، وترسيخ سيادة القانون من خلال اعتماد البوسنة والهرسك استراتيجية لإجراء محاكمات محلية لمرتكبي جرائم الحرب، فضلا عن خطط العمل لتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدالة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣. وبذلك ما زال يتعين تحقيق هدفين لم يتحققا بعد وهما المتعلقان بالتوصل إلى اتفاق مقبول ومستدام بشأن تخصيص ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع بين الدولة وكيانيها.

ودافع مكتبي لفترة طويلة عن أنه ينبغي لمجلس الوزراء،كخطوة أولى، أن يبادر بجرد الممتلكات المعنية. ووافق مجلس الوزراء في النهاية على القيام بهذا، وأود أن أشكر الرئيس سبيريتش على ذلك، وأنشأ فريق عمل وحدد له موعدا نهائيا لإنجاز العملية في ٣٠ أيلول/سبتمبر. ويكمن هدفي الآن في إشراك القادة السياسيين من أجل التوصل إلى حل مناسب في أسرع وقت ممكن.

إن مسألة ممتلكات الدفاع أقل تعقيدا وأقل أهمية بالنسبة للأحزاب السياسية، ولكنها مع ذلك جوهرية لتدعيم الإصلاح في مجال الدفاع والمحافظة على آمال البوسنة والهرسك في الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. لقد افترضنا سابقا أن التوصل إلى تسوية سيتبع ذلك بصورة طبيعية. لكن، يبدو أن هناك ضرورة الآن لمعالجة منفصلة لمسألة ما ستملكه القوات المسلحة من عقارات. ومسألة الفائض من الأسلحة والذخائر والمعدات سوّيت منذ وقت طويل من الناحية النظرية على الأقل. ويركز الآن مكتبي

بالتعاون مع مقر منظمة حلف شمال الأطلسي في سراييفو على إيجاد حل سريع لمسألة العقارات والممتلكات العسكرية.

ونظرا لعدم نجاح السلطات المحلية في تحقيق جميع الأهداف الخمسة التي حددها المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام، فلم ينظر المجلس في مسألة الانتقال عندما اجتمع في أواخر آذار/مارس. ولئن كان بوسعي القول إن تقدما قد أحرز في المسائل المتعلقة بممتلكات الدولة والدفاع، لكن يبدو من غير المرجح في هذه المرحلة أن يتخذ المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام قرارا بإغلاق مكتب الممثل السامي عندما يجتمع في نهاية حزيران/يونيه. ومع ذلك، أرى أن الأهداف والشرطين يمكن تحقيقها قبل أن يجتمع مجلس تنفيذ السلام في تشرين الأول/أكتوبر. وعند ذلك من المحتمل أن يتمكن مجلس تنفيذ السلام من اتخاذ قرار بشأن إغلاق المكتب والانتقال ليصبح مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

وفي أعقاب الزيارة المشتركة التي قام بها في نيسان/أبريل وزراء خارجية رئاسة الاتحاد الأوروبي الثلاثة – وهم الوزراء كوشنر وشوارزنبرغ وبليت – والزيارة المشتركة التي قام بها نائب الرئيس بايدن والممثل السامي سولانا في ١٩ أيار/مايو، أكدت كلتا الزيارتين نهجا مشتركا قويا وجدية الاتحاد الأوروبي إزاء الحاجة إلى استراتيجية قوية ومصممة خصيصا لمستقبل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البلد. والظروف المحلية الراهنة تجعل من هذه المشاركة المعززة من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع مشاركة ضرورية. إن الغالبية العظمى من مواطني البوسنة والهرسك ما زالت تؤيد عملية الاندماج الأوروبي الأطلسي وما ستجلبه من رخاء وأمن واحترام للذات. وعلى الرغم من أننا رأينا دلائل على إحراز تقدم، ، فإن الدينامية السياسية القومية عموما تعلو المشاعر الشعبية بصورة روتينية. وسأحتاج إلى دعم المجلس في التصدي لذلك.

لقد أوجزت التقدم الذي أحرزناه والعقبات التي واجهتنا. والحقيقة هي أن هناك تقدما، وإن كان بطيئا. ولدينا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الكفة الإيجابية ستغلب على الكفة السلبية. فذلك ما يريده شعب البوسنة والهرسك، وذلك ما يجب علينا الاستمرار في مساعدته على تحقيقه. وكما قلت خلال اجتماع عقد مؤخرا مع نشطاء في المجتمع المدني، فإن أغلبية المواطنين لا شك تؤمن بالقيام بما هو ضروري وصحيح. وتلك هي الأغلبية الحقيقية في البوسنة والهرسك – ليست أغلبية عرقية ولكن أغلبية تريد العيش في بلد حر ومزدهر يكون جزءا من الاتحاد الأوروبي. وأنا أؤيد تلك الأغلبية. وأعتقد أنه سيكون لها الغلبة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن دولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك ، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد سبيريتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية): أود أولا أن أنقل أحر التهاني للجميع وأن أعرب عن سروري مرة أخرى بعد أن أعطيت فرصة لتبادل وجهات نظري مع هذه الهيئة عن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك والتحديات التي نواجهها. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالممثل السامي الجديد السيد فالنتين إنزكو الذي هو ثالث ممثل سام خلال تسلمي مهام رئاسة الوزراء. وأتمنى له النجاح في مهمته التي بدورها تصب في نجاح بلدي أيضا. كما أن هذه فرصة لي لأعرب عن استعدادي للتعاون مع مكتبه مما يسهم في تحقيق الهدف المرجو.

على الرغم من وجهات النظر المختلفة تجاه النجاحات والمآزق والإخفاقات التي شهدها بلدي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بوسعي القول إننا جميعا في البوسنة

والهرسك، كان بإمكاننا وكان يجب علينا أن نبذل المزيد من الجهد لإحراز تقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بوتيرة أسرع. ومن أجل القيام بذلك، يجب على البوسنة والهرسك أن تكون أكثر ثقة بنفسها ويجب على القادة السياسيين بذل المزيد وتوقع القليل. ويجب أن ينظر إلى الحل التوافقي الذي تمس الحاجة إليه على أنه فضيلة وليس ضعفا.

واسترشادا بهذه الفكرة، ما انفك مجلس الوزراء يبذل كل ما بوسعه لكفالة أن تمضي البوسنة والهرسك قدما في طريقها إلى الاندماج الأوروبي الأطلسي في بيئة لم تتسم، في أغلب الأحيان، بالتراضي والحوار والتوافق في الآراء. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، عقدنا ١٩ دورة، اثنتان منها كانتا مواضيعيتين – واحدة مكرسة للاندماج الأوروبي وأخرى مكرسة للاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي ما يتعلق بهدفنا المتمثل في الحصول على العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي، فقد ركز مجلس الوزراء خلال الفترة الماضية على اعتماد قوانين والوفاء بمتطلبات خطة العمل لتنفيذ التزامات الشراكة الأوروبية، وناقشنا واعتمدنا ٣٧ من مقترحات ومشاريع قوانين، ثمانية منها تتعلق بالشراكة الأوروبية. كما أصدرنا العديد من القرارات والاستراتيجيات التي تأتي، في واقع الأمر، تنفيذا لمتطلبات الشراكة الأوروبية.

وشاركت السلطات المحلية في تنفيذ الاتفاق المؤقت بشأن التجارة والمسائل المتعلقة بالتجارة بين الجماعة الأوروبية والبوسنة والهرسك، الذي سيظل ساريا حتى المصادقة بشكل كامل على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. ويشير التقرير الفصلي إلى أنه، اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تم الوفاء بجميع متطلبات الفترة في الوقت المناسب ووفقا لخطة العمل التي اعتمدها مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك. ويستمر ذلك التوجه في عام ٢٠٠٩.

وفي ما يتعلق بتحرير نظام منح التأشيرات للمواطنين البوسنيين، فقد ركزنا على الوفاء بالمتطلبات على النحو المحدد في خارطة الطريق. ومن بين المتطلبات الـ ١٧٤ الواردة في الوثيقة، أوفينا بـ ١٤٩ منها على نحو كامل، ويجري الوفاء بـ ١٨ متطلبا، ولا يزال علينا الوفاء بـ ٧ متطلبات. وأنا على وعي تام بما لهذه المسألة من أهمية بالنسبة للمواطنين البوسنيين، بالنظر إلى أننا متخلفون عن بلدان أخرى في المنطقة من حيث الوفاء بالمتطلبات وأن ستة قوانين حاسمة لا بد منها لتحرير نظام منح التأشيرات لم تحصل على الدعم اللازم في برلمان البوسنة والهرسك. وهكذا، وخلال الدورة ما قبل الأخيرة لمجلس الوزراء، كلفت وزراء الدولة بعقد مؤتمر وزاري مصغر في أقرب وقت ممكن، يحضره وزراء الدولة والكيانات المسؤولين، وإيجاد صيغة متجانسة للقوانين المذكورة، التي يحيلها بعدئذ مجلس الوزراء على برلمان البوسنة والهرسك في إجراء موجز.

وأتوقع أنه، عندما نعود إلى البوسنة والهرسك، سيكون بمقدورنا إحالة الصيغة الجديدة للقوانين على البرلمان والوفاء بالمتطلبات المتبقية لتحرير نظام منح التأشيرات. والرسالتان اللتان وجههما نائب رئيس الولايات المتحدة جوزيف بايدن والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالسياسية الأمنية، السيد خافيير سولانا، خلال الزيارة التي قاما بها مؤخرا إلى البوسنة والهرسك تشكلان تشجيعا قويا على المضي في ذلك المسار.

ومما لا شك فيه أن قائمة شنغن البيضاء الخاصة بمواطنينا ستعزز فكرة الاندماج الأوروبي داخل البوسنة والهرسك وتحفز القوى التي تلتزم بشكل لا لبس فيه بتلك العمليات. والهدف من اعتمادنا لهذه القوانين هو توجيه

رسالة واضحة إلى بروكسل بشأن إصرارنا، مما يعطينا مبررا وجيها لتوقع أن يتحرر نظام منح التأشيرات في نهاية هذا العام أو في مطلع العام المقبل إن كان ذلك ممكنا. وهكذا، أود أن أحث أعضاء المجلس على تشجيع المفوضية الأوروبية على تسريع وتيرة إجراءاتها ومن ثم زيادة تعزيز المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك.

وبالنسبة إلى ما أحرزته البوسنة والهرسك من تقدم صوب الاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن مجلس الوزراء ناقش في دورته المواضيعية المكرسة لهذه لمسألة مستوى تنفيذ خطة العمل لتنفيذ خطة عمل الشراكة الفردية للبوسنة والهرسك. وتمثل خطة العمل أهم وثيقة لمواصلة إحراز البوسنة التقدم صوب الاندماج الأوروبي الأطلسي. ويشكل مستوى تنفيذ خطة العمل، الذي تجاوز ٨٥ في المائة من مجموع ٢٩١ نشاطا، دليلا آخر على ما أحرزته البوسنة والهرسك من نجاح رفيع المستوى في عملية الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي.

كما ركزنا على بلوغ الأهداف التي حددتها للمؤسسات البوسنية الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام. وفي ذلك الصدد، بادر مجلس الوزراء بالدفع بالتعديل الدستوري المتعلق بمركز مقاطعة برتشكو، الذي اعتمدته فيما بعد الأغلبية الساحقة لأعضاء الجمعية البرلمانية. كما اعتمدنا استراتيجية لإصلاح نظامنا القضائي وتناول جرائم الحرب، وبذلك استكملنا الهدف المتعلق بإرساء سيادة القانون.

علاوة على ذلك، أصدرنا قرارا لإجراء إحصاء للممتلكات، يشكل شرطا مسبقا لاعتماد القانون وتسوية المسألة في آخر المطاف. ونحن عازمون على تحقيق الأهداف المذكورة بشكل كامل بغية تمكين الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام من إصدار قرار في تشرين الثاني/نوفمبر لتحويل مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

ولا يمكن الاستمرار في إرساء الديمقراطية والحكم الجيد وسيادة القانون في البوسنة والهرسك إذا كان الممثلون الدوليون أنفسهم لا يمتثلون للمبادئ الأساسية للديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون التي يدعون أنهم يسعون إلى إرسائها. وتقع على عاتق دولة البوسنة والهرسك والكيانات الواجبات القانونية والأخلاقية لحماية مواطنيها على النحو المنصوص عليه في قوانينها، ودساتيرها وصكوكها المتعلقة بحقوق الإنسان، والامتثال للمبادئ العامة للقانون الدولي وسيادة القانون. وقد حان الوقت الآن لكي ينهي المجتمع الدولي أي دعم للسلطات القطعية في البوسنة والهرسك ويقدم الدعم بدلا من ذلك لدولة البوسنة والهرسك والكيانات أثناء الاضطلاع بواجباتها القانونية والأخلاقية.

إن الاتفاقات التي تشكل اتفاقات دايتون، بما في ذلك دستور البوسنة والهرسك الوارد في المرفق ٤، هي الصكوك القانونية التي تلزم الأطراف المعنية باعتبارها الإطار لإدامة السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وباعتبارها مبدأ من مبادئ القانون الدولي ووفقا للقانون المحلي البوسني، فلا يمكن تعديلها أو تغييرها إلا بموجب اتفاق آخر للأطراف المعنية. وينبغي أن يدعم مجلس الأمن اتفاقات دايتون باعتبارها الإطار القانوني الملزم للبوسنة والهرسك. ومحاولات دول أجنبية أو منظمات دولية فرض نظام حكم لا يتماشى مع اتفاقات دايتون من خلال ممارسة سلطات قطعية أو غيرها من الأساليب الأخرى لن تكون صالحة قانونا، وهذه الأعمال لن تحظى بدعم مواطني البوسنة والهرسك. والتوافق في الآراء الذي تستند إليه مصداقية جميع الحكومات يجب أن ينبثق من الداخل.

ولا تزال البوسنة والهرسك ملتزمة تماما بالتعاون الكامل مع محكمة لاهاي. ولذلك، اعتمدنا خلال الفترة الماضية استراتيجية لإصلاح النظام القضائي وتناول المسائل المتعلقة بجرائم الحرب، فضلا عن اتخاذ قرار بإنشاء سلطة للإشراف على رصد تنفيذ الاستراتيجية المذكورة. وبالنظر إلى أهمية مسألة عودة اللاجئين والأشخاص المشردين، حددنا واعتمدنا استراتيجية منقحة لتنفيذ المرفق ٧ الذي أقرته فيما بعد الجمعية البرلمانية.

وقد اتسمت الفترة الماضية بهيمنة المسائل المتصلة بالأزمة الاقتصادية العالمية والتخفيف من عواقبها في البوسنة والهرسك. وأدى إنشاء المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك وعمليته الفعالة إلى وضع نهج منسق بشأن المسألة، مما أفضى إلى إجراء مفاوضات ناجحة مع صندوق النقد الدولي. ويبين هذا المثال أنه عندما تتكلم البوسنة والهرسك بصوت واحد، من الممكن التوصل إلى اتفاق حتى على أشد المسائل حساسية. والهدف من هذه المجموعة من التدابير هو الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في الأمد المتوسط وكفالة تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن قلقي إزاء انعدام بعد إقليمي وأوروبي في تسوية هذه المسألة، علما بأنني متيقن تقريبا من أن البوسنة والهرسك، على غرار أي دولة أخرى تعول على نفسها، لن يكون بمقدورها مواجهة التحديات التي تشكلها الأزمة الاقتصادية. ولهذا السبب، أطلقت مبادرة أمام مجلس التعاون الإقليمي، الذي يوجد مقره بسراييفو، لتأسيس مصرف استثماري لجنوب شرق أوروبا. وإذ أحيط علما بالتحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة، فضلا عن إعلان المفوضية الأوروبية أن الاستراتيجية الجديدة لبلدان جنوب شرق أوروبا ستعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي من خلال مشاريع مشتركة، أعتقد أن الوقت مناسب لإطلاق هذه المبادرة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن البوسنة والهرسك بلد أفلح في الوفاء بمختلف المتطلبات، وتنفيذ الإصلاحات وتناول المسائل الصعبة الناجمة عن مساره صوب الاندماج الأوروبي، بقدر متفاوت من النجاح. وأقر بأن هذا هو العام الذي سيتعين علينا فيه مواجهة الإصلاح الدستوري باعتباره تحديا جديدا. ويجب أن يقترن بأهداف واقعية، وسيتطلب نجاحه في آخر المطاف كفالة إيجاد الظروف الملائمة التي يمكن في ظلها إجراء حوار حضاري. وأرى أنه من الأهمية بمكان وجوب أن يكون هذا الإصلاح ثمرة لحوار وحلول توفيقية على الصعيد الداخلي استنادا إلى اتفاق دايتون للسلام.

إن تلقي المساعدة من المؤسسات الدولية في شكل إسداء النصائح الجيدة أمر يستحق بالتأكيد كل الترحيب. ولا شك في أن هذه المساعدة ستفضي إلى إصلاح دستوري يمكن تحقيقه. هناك من يشعر أو يأمل أن ذلك الإصلاح الدستوري يتم من خلال الضغوط أو الإملاءات من واشنطن العاصمة أو بروكسل. وأعتقد أن هذا النهج لن يكون مضيعة للوقت فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى عدم الاستقرار.

وفي مناسبة سابقة، أتيحت لي فرصة قراءة تقرير الممثل السامي المعروض على المجلس (انظر S/2009/246). وبدون أن أحاول تقييم جودة التقرير بأي شكل من الأشكال، ألاحظ أنه ما من أحد مذنب بصورة حصرية أو غير مُلام مطلقا على ما وقع في البوسنة والهرسك، سواء قبل اتفاقات دايتون أو بعدها. ويجب على البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي إيجاد سبيل للتوقف عن البحث عن كبش فداء والسعي إلى إيجاد حلول أفضل. وأرى شخصيا أن البوسنة والهرسك لم تحرز تقدما أكبر مما هو وارد في التقرير فحسب، بل هناك أيضا قدر أكبر من التفاؤل داخل البلد سيؤدي بنا إلى مزيد من النجاح.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد سبيريتش على بيانه.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي، بادئ ذي بدء، أن يرحب بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. ونود أيضا أن نرحب بالسيد فالنتين إنزكو الممثل السامي الجديد المعني للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ونعرب عن بالغ امتناننا له على تقريره الوافي (انظر S/2009/246) ونرحب بجهوده لتوجيه وتنسيق المبادرات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام. نلمس جرعة جيدة من الواقعية في تقريره الذي عدد فيه الايجابيات المحرزة وأوجه القصور الحالية في الوضع بالبوسنة والهرسك. وفي ذلك الصدد، يود بلدي الإدلاء بالملاحظات المحددة التالية.

أولا، لم يكن سهلا تجاوز صراع سقط فيه الكثير من الضحايا، و لم يكن سهلا إقامة دولة متعددة الأعراق ومتعددة القوميات. إن اتفاق دايتون للسلام وكل الاتفاقات اللاحقة وإعلانات المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام تمثل إطارا صلبا ومتماسكا يحدد سبيلا لا لبس فيه للمضي قدما نحو تحقيق السلام والاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك.

ثانيا، ندرك حقيقة أنه من الصعب تحقيق اتفاق في كل المواقف لأجل بلوغ نظام ودينامية سياسيين بدعم من كل المشاركين. لكن الحركات السياسية التي التزمت بالحوار بلورت سبيلا إلى ذلك، وهناك درب يفضي إلى الإصلاحات الدستورية لترسيخ الأسس الديمقراطية وتحديث الهياكل السياسية في البلد. والمواقف المنفردة غير مقبولة إذا كانت تعرض للخطر الجهود المبذولة تحقيقا لتلك الغاية. ويجب أن يسود الوعي والانفتاح على الحوار كل مواقف القوى السياسية بدون استثناء.

ونلاحظ مع القلق وجود بعض جيوب المقاومة التي تعقّد مهمة وتفويض الممثل السامي وتعوق قرارات مجلس تنفيذ السلام. ووفقا لتلك القرارات، هناك خمسة أهداف وشرطان يجب تحقيقها قبل إمكان استكمال التحول من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وبلدي يراقب بحرص الامتثال لهذه الاتفاقات ويرى من المستصوب عدم فرض مواعيد نهائية إذا كانت الأحوال السياسية لهذا الانتقال ليست ناضجة بما يكفي. واحترام المؤسسات المتفق عليها لا غنى عنه. ونحث الممثل السامي على مضاعفة جهوده مع كل الأطراف لتهيئة مناخ سياسي ييسر اعتماد التشريع الضروري قبل انتخابات عام ٢٠١٠ والإصلاحات الدستورية الضرورية بنفس القدر لتوطيد الاستقرار المحقق.

ويرحب وفدي باعتماد التعديل الدستوري الأول في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ منذ اتفاق دايتون للسلام. إنها دلالة صحية لنظام يقدر التنوع العرقي والثقافي والسياسي.

ونرحب بترسيخ دور القانون في البوسنة والهرسك، وهو واحد من خمسة أهداف حددها المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام. إن الالتزام الثابت بدور القانون، وخاصة في قضايا جرائم الحرب، يستحق إشادة خاصة. واعتماد استراتيجية جرائم الحرب هو موضع ترحيب، وكذلك التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. والشفافية والتعاون مع المحكمة والتمسك بمبادئ القانون عناصر هامة جدا في مكافحة الإفلات من العقاب. وعليه، نود إبراز قلقنا إزاء حقوق الإنسان والجوانب الإنسانية للوضع القائم. ونعتقد أن وضع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا يستحق اهتماما خاصا.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية نرحب بالسيد نيكولا سبيريتش رئيس مجلس وزراء البوسنة

والهرسك ونحييه، كما أضم صوتي إلى أصوات من شكر السيد فالنتين إنزكو الممثل السامي الجديد المعني بالبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية ونتمنى له التوفيق في أداء مهامه.

تتابع ليبيا باهتمام العملية السياسية الجارية في البوسنة والهرسك، وقد لاحظنا أن تقدما إيجابيا قد أحرز في الفترة الأخيرة بتوقيع اتفاق شامل بين زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة لمعالجة مسائل الإصلاح الدستوري التي طال انتظارها. ونرحب أيضا بإعلان استعداد زعماء الأحزاب التوصل إلى اتفاق وإحراز تقدم نحو المسائل السياسية المهمة بما فيها الأهداف والشروط التي لا زال يتعين تحقيقها من أجل التحول من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

ونشيد باعتماد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك للتعديل الدستوري المتعلق بدمج مقاطعة برتشكو في دستور البوسنة والهرسك والموافقة على استرتيجية جرائم الحرب وتأييد تنفيذ خطة عمل استراتيجية الإصلاح الوطني لقطاع العدالة. ونأمل أن تتواصل هذه الخطوات الإيجابية من أجل تحقيق الاستقرار المستدام في البوسنة والهرسك. ولا شك أنه من المهم في هذه المرحلة أن تستمر عملية الإصلاح الدستوري في إطار البوسنة والهرسك وعلى أساس المبادئ الواردة في اتفاق دايتون.

ورغم التطورات الإيجابية التي تحققت إلا أنه يساورنا بعض القلق إزاء استمرار الخطاب القومي المتشدد في البوسنة والهرسك وإضفاء الطابع العرقي المتطرف على بعض القضايا، لأن التوجه العرقي من شأنه أن يؤدي إلى تقويض عمل الدولة ويعيق التقدم المحرز في الإصلاحات ويعتبر تحديا لأسس الدولة ذاتها كما وردت في اتفاق دايتون للسلام ودستور البوسنة والهرسك. ولا نعتقد أن هناك من يشك في أن الخطاب العرقي قد يشكل وقودا لإشعال نار الفتنة من جديد، ويقوض الاستقرار في البوسنة والهرسك وفي المنطقة بصورة عامة.

وإزاء هذه الخلفية، نناشد جميع مكونات شعب البوسنة والهرسك أن تتحلى بالمسؤولية السياسية وتنتهج طريق التعايش من خلال الحوار واحترام مؤسسات الدولة والتعاون الكامل مع الممثل السامي، والتقيد بالالتزامات المنوطة بالجميع بموجب اتفاق دايتون، واتفاق باريس وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لا شك أن البوسنة والهرسك تواجه بعض المشاكل الصعبة، ونرى أن المخرج الوحيد منها هو التوصل إلى اتفاق ورؤية للمستقبل مقبولة لكل مواطني البوسنة والهرسك في إطار اتفاق دايتون للسلام. ونعتقد أن هذا هو الطريق الصحيح كي تصبح البوسنة بلدا مستقرا قائما على تعدد الأعراق وتعدد الثقافات، يسهم في استقرار منطقة البلقان ويحقق التنمية المستدامة والازدهار لجميع المواطنين.

أخيرا، نؤكد أن مواصلة ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وإحضارهم إلى العدالة من شأنهما تضميد الجراح والمساعدة في تجاوز الماضي الأليم في البوسنة والهرسك، والتطلع إلى مستقبل أفضل.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيبا حارا بالرئيس سبيريتش في مجلس الأمن هذا الصباح. وأود أيضا أن أهنئ السيد فالنتين إنزكو على توليه منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. وحيث أعرف كفاءته الفنية ومعرفته العميقة بالمنطقة، فإني لعلى اقتناع بأن السيد إنزكو سوف يتولى مسؤوليته بتميز وسوف يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك.

وأعرب أيضا عن امتناني للجهود التي تبذل للتحضير للتقرير الشامل (انظر S/2009/246) والإحاطات الإعلامية

القيمـة الـتي استمعنا إليهـا هـذا الـصباح. ونتفـق مـع التقيـيم القائل بأنه لم يُحرز سوى تقدم محدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونقر بأنه أحرز نفس القدر من التقدم فيما يتعلق بالأهداف الخمسة والشرطين، بما في ذلك قضايا تشمل المركز القانوني لمقاطعة بريتشكو. ومهما يكن عليه الأمر، فإن الحالة السياسية لا تزال غير مستقرة بالنظر إلى استمرار التنابز بالاعتداد العرقي. ولدينا مخاوف كبيرة إزاء فشل التنسيق فيما بين الأجهزة الحكومية والأحزاب السياسية الرئيسية، والتي تركت العديد من المسائل من دون حل. وتعتقد اليابان أنه يتعين على جميع الأطراف الحفاظ على موقف بناء بغية تطوير البوسنة والهرسك لتصل إلى مستوى دولة تتسم بالحيوية وقادرة على البقاء.

لقد شعرنا بشيء من خيبة الأمل عندما سمعنا أن عملية برود قد فقدت الزخم. وينبغي لنا أن نقدم الدعم الكامل لإتمام عملية برود. إن استمرار تلك العملية مسألة لا غنى عنها إذا ما أريد للبوسنة والهرسك أن تصبح عضوا كاملا في الاتحاد الأوروبي. ونحض جميع القادة السياسيين على قبول تلك الحقيقة والحفاظ على الانخراط البناء في تلك العملية للشروع في الإصلاح الدستوري.

إن اليابان ما برحت تساعد البوسنة والهرسك في تحقيق اندماجها في المجتمع الأوروبي الأطلسي. وتحقيقا لذلك الغرض، أُحرز تقدم شمل عملية تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى مكتب للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ولا بد من إيلاء اهتمام كبير لمسألة حض المجتمع الدولي على العمل كقوى داعمة قوية نحو تحقيق أهداف عملية برود.

إن الزيارة الأخيرة التي قامت بها إلى سرايفو ثلاثة وزراء خارجية من الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ونائب الرئيس الأمريكي، بايدن، كلها بينت تصميم المجتمع الدولي على القيام بصورة مشتركة بتعزيز الانخراط في المنطقة. واليابان ترحب بتلك المبادرات للمضي قدما بعملية الإصلاح واستقرار الحالة.

إن توطيد دعائم السلام في البلاد حجر الزاوية في تحقيق السلام والازدهار في منطقة غرب البلقان برمتها. وتعتقد اليابان أن منظور الأمن البشري يساعد على ترسيخ التعايش والمصالحة والاستقرار في المجتمع المتعدد الأعراق. ارتكازا على ذلك الاعتقاد، تساهم اليابان بهمة في المصالحة بين الطوائف، والاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك، من خلال برامجها الثنائية. كذلك ما برحنا عضوا نشطا في الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام منذ البداية. وفي وقت سابق من هذا العام، قررنا دعم مشروع جديد يتعلق بإزالة الألغام في بانوفيتشي وتجهيز قضايا جرائم الحرب بغية تعزيز الأمن البشري. وسوف نقدم مساعدة إضافية للبوسنة والهرسك في جهودها إلى إقامة قاعدة سليمة للتنمية المستدامة وترسيخ السلام.

وفي الختام سيظل دور الممثل السامي مهما في ضوء الحالة المتقلقلة. وبوصفنا عضوا في مجلس توجيه السلم، سنشجع السيد إنزكو على استغلال سلطته على الوجه الأكمل بوصفه ممثلا ساميا، بما في ذلك ممارسة سلطاته بموجب مؤتمر بون، إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

ونحض البوسنة والهرسك على الإسراع في جهود تثبيت الاستقرار والدمج في المجتمع الأوروبي الأطلسي. وأكرر التزام بلدي الثابت والمستمر بدعم البوسنة والهرسك في المضي قدما بتلك العملية.

السيد إلكن (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن ترحيبي الحار بدولة رئيس مجلس وزراء

البوسنة والهرسك وأشكره على مشاركته في مناقشتنا لهذا اليوم. فالرسائل التي طرحها واضحة. وأود أيضا أن أهنئ السيد إنزكو على تعيينه ممثلا ساميا للبوسنة والهرسك. ونتمنى له كل النجاح في عمله. وبوسعه دائما التعويل على دعم بلدي وتعاونه.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد إنزكو على تقريره (انظر S/2009/246). ونرحب به ونقر نبرته ومحتواه. فالبوسنة والهرسك تحتل مكانا مميزا في جدول أعمال سياستنا الخارجية. وتركيا إذ تعتبر نفسها جزءا من البلقان وتعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، توفر القوات والشرطة المدنية وغير ذلك من الخبراء للبعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، ولبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. وبوصفنا عضوا في الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، نتابع عن كثب التطورات في البوسنة والهرسك ونود أن نرى ذلك البلد مندمجا في المؤسسات الأوروبية ومؤسسات عبر الأطلسي في تاريخ مبكر.

ولتحقيق هذا كله، من الجوهري ترسيخ هيكل دولة فعال ومستقر وقادر على الحياة في البوسنة والهرسك كما تُوخي في اتفاقات دايتون للسلام. وفي هذا الصدد، نقدر ونؤيد جميع الجهود التي يقوم بها زعماء الأحزاب الثلاثة لتوطيد الثقة وإيجاد أرضية مشتركة للاضطلاع ببرنامج الإصلاح. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على أنه ينبغي لنا تفهم بعض أوجه القلق لدى الأحزاب السياسية التي لم توقع بعد على الاتفاق المذكور.

وفي هذا الصدد، نشجع الأحزاب الثلاثة على السعي إلى التوصل إلى اتفاق أوسع مع جميع العناصر الأخرى، ونرحب بالعملية بوصفها إشارة على ملكية مستقبل البلد. وفي الحقيقة كانت في البداية بعض النتائج الملموسة كما أبلغنا الممثل السامي. ومع ذلك، لا نزال بعيدين عن نهاية الطريق ويقتضي الأمر بذل المزيد من الجهود لتناول بعض المسائل الشائكة، ولكننا نخشى مغبة فقدان الزخم. بل ما هو أهم من ذلك ويبعث على قلقنا ازدياد التعصب القومي والكلام ضد دايتون، وخاصة الأعمال التي يقوم بها بعض الزعماء والمؤسسات في جمهورية صربسكا، وهي أعمال لا محالة تتحدى سيادة البلد وسلامته الإقليمية ونظامه الدستوري.

وكما هو معروف جيدا، قبل نحو عام ونصف العام وضعت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام خمسة أهداف وشرطين للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وأود أن أشدد على أننا لا نريد أن يظل مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك إلى الأبد ومن الواضح أن تلك ليست رغبة سكان البلد. ولكن ليتسنى للهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام إجراء تقييم إيجابي والبدء بعملية الانتقال، لا بد وأن يكون المجتمع الدولي مقتنعا بأن الجميع في البوسنة والهرسك لديهم رؤية مشتركة لمستقبل البلد.

إن ذلك ليس انطباعنا في هذا الوقت. ولا نرى حتى الآن بلدا شعبه وكياناته متحدة بالكامل حول الهدف المشترك المتمثل في دولة مسالمة ومستقرة ومزدهرة منخرطة تماما في مجتمع الدول الأوروبية الأطلسية، بل إن ما نراه بلدا يعج بتضارب الآراء والانقسامات. وبالقطع فإن تلك ليست النقطة التي ينبغي أن تكون قد وصلت إليها البوسنة والهرسك بعد ١٤ عاما على اتفاق دايتون.

إن الوقت في غاية الأهمية بالنسبة للبوسنة والهرسك. ونحبذ كثيرا جدا أن نرى عملية إصلاح أعيدت إليها الحياة بحيث يتسنى تحقيق الخمسة أهداف والشرطين بالكامل. ونعرف أنه يمكن تحقيق ذلك ما دامت هناك إرادة سياسية.

وفي هـذا الـصدد، نهيـب بجميـع زعمـاء وسـلطات البوسـنة والهرسك العمل والتعاون عن كثب مع الممثل السامي.

إن شـعب البوسـنة والهرسـك قـد أظهـر في الماضـي القريب تصميمه وعزمه على وضع نهاية للصراع وإقامة دولة تتسم بالشراكة. ونحن على ثقة من نجاحهم أيضا في تحقيق تلك الإصلاحات. ولا تزال تركيا، كدأبها في الماضي، على استعداد لمساعدة شـعب البوسـنة والهرسـك بكـل الأوجـه الممكنة، في تحقيق آماله.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أرحب بوجود السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بيننا في المجلس اليوم. كما أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بمواطني وأحد أصدقائي القدامى، الممثل السامي فالنتين إنزكو. وهو يعلم أن بإمكانه أن يعوّل على دعم النمسا الكامل والمستمر. علاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نعرب أيضا عن تقديرنا لسلفه، السيد ميروسلاف لايتشاك، الذي يغطي جزء كبير من التقرير المعروض علينا اليوم ما قام به من أنشطة (انظر S/2009/246).

ويعلم رئيس الوزراء شبيريتش أن النمسا شريك للبوسنة والهرسك يعتمد عليه في سعيها لتحقيق الاستقرار الدائم والاندماج الأوروبي وأنها ستظل كذلك. ولدينا اقتناع بأن استقرار البوسنة والهرسك عامل رئيسي في إيجاد منطقة عريضة من الاستقرار في البلقان. ويعلم رئيس الوزراء ما نراه من أن عضوية الاتحاد الأوروبي تتيح أفضل فرصة على الإطلاق لإيجاد حل في الأجلين المتوسط والبعيد لمعظم المشاكل التي سمعنا عنها اليوم.

وفي ظل هذه الخلفية، ترجو النمسا أن تستأنف الإصلاحات الضرورية لإدماج البوسنة والهرسك على الصعيد الأوروبي الأطلسي وأن يتم إنجازها بنجاح. فالمناخ السياسي السائد في البلد حاليا لن يخدم ذلك الغرض، لما يتسم به من الخطابة القومية والباعثة على الانقسام، والهجمات التي تقوض مؤسسات الدولة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، والتحديات لسلطة الممثل السامي. ونهيب بجميع الزعماء السياسيين في البلد أن يتغلبوا على الماضي ويولوا أولوية لما فيه أهمية حقيقية لمستقبل البوسنة والهرسك: وهو سياقها الأوروبي، الذي يحقق مصالح جميع مواطني البلد على خير وجه.

وتعلق النمسا أهمية كبرى على مبدأ إمساك البوسنة بزمام أمورها. فلا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم إلا من خلال الجهود التي تصدر من داخل البلد. وفي هذا الصدد، نرى أن الدور الرئيسي للممثل السامي هو أن يدعم جهود البوسنيين في التصدي لمشاكلهم المعلقة بأنفسهم: أي أن يساعد البوسنيين على أن يساعدوا أنفسهم. وفي الوقت ذاته، ندرك أن للممثل السامي سلطات واسعة تحت تصرفه، وهو يتمتع بدعمنا الكامل في الاستعانة بها إذا ما استدعت الضرورة ذلك.

وتعرب النمسا عن تأييدها الكامل للهدف المتمثل في الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى وجود معزز إلى حد كبير للاتحاد الأوروبي. وقد قطعت التحضيرات لهذه الخطوة شوطا بعيدا داخل الاتحاد. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك حتى الآن في تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين، بما في ذلك القرار الذي اتُخذ مؤخرا بشأن مقاطعة برتشكو. وقد أسهمت عملية الحوار والحل التوفيقي التي بدأت في برود في العام الماضي إسهاما كبيرا في هذا التقدم، ونرجو أن يتاح إحراز تقدم كبير من خلال بذل مزيد من الجهود من جانب جميع الزعماء السياسيين، ولكن مع إبدائهم أيضا استعدادا أقوى لإيجاد أرضية مشتركة. ونرجو أيضا أن يتم التغلب على الاختلافات المستمرة بشأن

الفريق العامل المعني بجرد ممتلكات الدولة، وأن يتمكن الفريق من مواصلة عمله.

ونرحب بالتقدم المحرز في تعزيز سيادة القانون. ومن الخطوات الهامة في هذا الصدد اعتماد استراتيجية للملاحقة القضائية على ارتكاب جرائم الحرب واعتماد استراتيجية لإصلاح القطاع القضائي، ونتطلع إلى تنفيذهما بشكل كامل. ولاستمرار التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، واتخاذ تدابير فعالة ضد من يمدون يد المساعدة للهاربين المتبقين من العدالة، والإنفاذ الدقيق للأحكام الموقعة على مجرمي الحرب المدانين، أهمية بالغة لتعزيز العدالة وسيادة القانون.

والتطورات الاقتصادية في البوسنة والهرسك التي يجملها التقرير مدعاة للقلق. ومما يزيد في خطورة هذه التحديات الأزمة الاقتصادية العالمية. ويتعين التصدي لهذه القضايا الصعبة على نحو متضافر من جانب جميع الجهات الفاعلة على الساحة السياسية عبر الكيانين والانتماءات العرقية.

إن البوسنة والهرسك وغيرها من بلدان غرب البلقان تنتظرها آفاق العضوية في الاتحاد الأوروبي. وقد اتخذت البوسنة والهرسك خطوة كبيرة على طريقها الأوروبي حين وقعت على اتفاق شامل لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨؛ وسيدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بمجرد إكمال عملية التصديق عليه. ويشكل الاتفاق الإطار القانوني للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك إلى حين انضمامها لعضويته في المستقبل.

وقد دخلت البوسنة والهرسك وجيرانها في غرب البلقان حاليا في حوار مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق السفر بدون تأشيرات لمواطنيها في بلدان الاتحاد. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن تبذل بلدان المنطقة جهودا كبيرة في بعض المجالات من قبيل أمن الوثائق، والسماح بدخول العائدين، ومكافحة الهجرة غير القانونية. وستواصل النمسا تقديم دعمها القوي لتلك الجهود. وترجو النمسا أن تستوفي البوسنة والهرسك قريبا شروط تحرير التأشيرات، لأن ذلك من شأنه أن يسهم في بناء شراكة أمنية مستدامة وقوية مع الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، نتفق مع الممثل السامي حين يذهب في تقييمه إلى أن عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك ما زالت ذات أهمية حيوية للحفاظ على المناخ الذي تسوده السلامة والأمن في البوسنة والهرسك وأن تلك العملية ما زالت تشكل عاملا رئيسيا من عوامل الاطمئنان في هذا البلد. ونظرا لأن النمسا من المساهمين بقوات في العملية منذ إنشائها، ولها حاليا نحو ١١٠ فردا يخدمون في قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، فهي ملتزمة بمواصلة هذا الإسهام.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بالممثل السامي الجديد وأن أشكره على بيانه صباح اليوم. ونتفق معه كل الاتفاق في تحليله للحالة في البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أرحب بالسيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. ونحيط علما دقيقا بإعادة تأكيده لعزمه الاضطلاع بالإصلاحات الضرورية، ونشجعه على الاستمرار في محاولاته وزيادتها تحقيقا لتلك الغاية.

وسيدلي ممثل الجمهورية التشيكية قريبا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتعرب فرنسا بالتأكيد عن تأييدها لذلك البيان. غير أني أود أن أبدي بعض ملاحظات تكميلية بصفتي الوطنية.

على مدى الأعوام الـ ١٤ الماضية، اضطلعت البوسنة والهرسك بدعم من الاتحاد الأوروبي بإصلاحات ضرورية

لاستقرارها ورخائها. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بلغت مرحلة هامة في مسيرتها بالتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، الذي أعادت فيه تأكيد التزامها بالانضمام لعضوية الاتحاد. وقد أحرز بعض التقدم المشجع في الأشهر الأخيرة، ولا سيما اعتماد التعديل الدستوري المتعلق بمقاطعة برتشكو واعتماد استراتيجية جرائم الحرب وخطة العمل لتنفيذ إصلاح القطاع القضائي. قد أمكن إحراز هذا التقدم بفضل روح التوافق والحوار التي بدأت في برود في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ومنذ البداية، دعم الاتحاد الأوروبي وفرنسا عملية برود، التي ينبغي أن تستمر بل وأن يتسع نطاقها. ونحث جميع الجهات الفاعلة البوسنية على أن تصبح جزءا من هذه العملية وأن تشارك فيها مشاركة كاملة.

وفي الوقت ذاته، وجه الممثل السامي اهتمامنا إلى بعض التطورات التي تدعو للقلق. فمن الأمور التي يساورنا قلق شديد إزاءها الزيادة في الخطب القومية، والإجراءات والبيانات التي تتحدى الهياكل التي تقوم عليها الدولة، سواء كانت موجهة إلى سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية أم إلى بقاء جمهورية صربسكا. ولا تزال الحالة السياسية تتسم بالافتقار المستمر إلى الثقة فيما بين قادة الشعوب الثلاثة المؤسسة، مما يؤدي إلى التوتر ويعيق التقدم في البلد. لذلك ندعو قادة البوسنة والهرسك إلى الكف عن معارضة التغيير والعمل من أجل التوصل إلى حلول وسط بشأن المسائل الرئيسية. فما لم تأخذ جميع الجهات البوسنية الفاعلة باتجاه بنّاء لن يتسنى المضي قدما في الإصلاحات التي ستمهد الطريق أمام هذا الوجود الدولي الناشئ، فضلا عن الإصلاحات التي تنشأ عن الشراكة الأوروبية.

وأود أن أؤكد للممثل السامي ثقتنا فيه ودعمنا الكامل له وهو يعمل على كفالة الاحترام لاتفاقات دايتون – باريس، وعلى تعزيز الإصلاحات التي يحتاج البلد إليها وإكمال الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى ممثل خاص للاتحاد الأوروبي بولاية معززة.

لقد آن الأوان لكي نبدأ فصلا جديدا في تاريخ هذا البلد، يتطلب الوفاء كاملا بالأهداف والشروط التي أنشأها مجلس تنفيذ السلام للمرحلة الانتقالية. ولتنفيذ تلك المرحلة الحرجة، لا يزال يتعين إحراز تقدم هام في هذا الصدد. وبالرغم من التدابير التي لا يزال ينبغي اتخاذها، أود أن أشدد بصفة خاصة على ضرورة التغلب على التأخير في جرد أملاك الدولة وتخصيصها. وتلك نقطة أساسية نتطلع إلى إحراز تقدم بشأنها خلال الأسابيع القادمة.

وتؤيد فرنسا تطلعات الشعب البوسني في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويكمن في أوروبا مستقبل البوسنة والهرسك وجميع بلدان منطقة غرب البلقان؛ وذلك مفتاح تحقيق الاستقرار في المنطقة، لترسيخ الديمقراطية فيها وتحقيق مستقبلها المزدهر، مثلما أكد على ذلك رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد نيكولا ساركوزي، في عدة مناسبات خلال الأشهر الأخيرة. وقد أشار الممثل السامي إلى الاجتماع المشترك لوزراء خارجية الجمهورية التشيكية والسويد وفرنسا في نيسان/أبريل، وإلى الزيارة التي قام بها السيد خافيير سولانا قبل بضعة أيام، مؤكدا على التزام الاتحاد الأوروبي المستمر تجاه البوسنة والهرسك وثقته بمستقبلها داخل أوروبا. ولا تزال أوروبا ملتزمة بذلك، من خلال عملية بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي.

إن المسار الذي تم تحديده واضح، ولكن نسق التقارب مع أوروبا الذي ينبغي أن تتبعه البوسنة والهرسك، يعتمد على هذا البلد نفسه. يستطيع المجتمع الدولي أن يساعد القادة البوسنيين على تحقيق ذلك، وهذا ما يعمل الممثل السامي على تحقيقه بكل نشاط، ولكنه لا يمكن أن يحل محل

الجهود التي يتعين أن تبذلها البوسنة والهرسك. وقد شدد السيد برنارد كوشنر على أنه ليست هناك عصا سحرية. فالأمر يرجع إلى البوسنيين وقادتهم، أولا وقبل كل شيء، في أن يكونوا الفاعلين الأصليين في تحقيق الإصلاحات التي يحتاجها البلد. ويعمل ذلك على إقامة البوسنة والهرسك المتحدة التي يمكن إدماجها على نحو كامل في الاتحاد الأوروبي.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن ترحيبنا بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأن أشكره على بيانه. كما نود أن نرحب بالممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، سعادة السيد فالنتين إنزكو، وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، وهي الأولى التي يقدمها بعد توليه منصبه الجديد. وأود أن أؤكد دعم كرواتيا التام له في منصبه الجديد، ونتمنى له كل النجاح في الوفاء بولايته.

تؤيد كرواتيا البيان الذي ستدلي به الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وهنا أود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عندما كان المجلس يناقش الحالة في البوسنة والهرسك مع الممثل السامي حينذاك، السيد ميروسلاف لايتشاك (الجلسة ٦٠٣٣)، حذّرنا من أنه رغم إحراز بعض التقدم الهام الذي مكَّن البوسنة والهرسك من توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – الذي شكل أول علاقة تعاقدية للبوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي – فإن الوضع في ذلك البلد قد اختفى عن الأعين وأن المجتمع الدولي في أشد الحاجة إلى تركيز جهوده من جديد.

واليوم، نلاحظ أن التقرير (S/2009/246) يفيدنا بأنه قد أُحرز تقدم محدود في تنفيذ الإصلاحات في البوسنة والهرسك، بما فيها الإصلاحات الضرورية للانتقال من مكتب الممثل الخاص إلى المكتب الأوروبي. ونحن مهتمون بالتقييم الذي أجراه الممثل الخاص، في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، عن الوضع الراهن في ذلك البلد حيث ”هيمن الخطاب القومي المناهض لاتفاق دايتون، الذي يطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري، على الرغم من جهود ثلاثة من الزعماء السياسيين من أجل بدء عملية حوار ووفاق.“ (المرجع نفسه، المرفق، الضميمة، الموجز، الفقرة الأولى).

ولا يزال موقفنا الدائم يتمثل في أنه لا يمكن التغلب على حالة الجمود السائدة في البوسنة والهرسك إلا عن طريق الحوار الشامل والجامع الذي يضم جميع الشعوب المؤسسة الثلاثة في جميع أنحاء البلد. ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا بالإصلاحات المطلوبة لوضع البوسنة والهرسك بشكل أوثق على درب الاندماج في الاتحاد الأوروبي، كما أنه يُيسّر الوفاء بالالتزامات الدولية الأخرى للبلد. ومن المهم بشكل خاص أن يتم تكثيف الحوار بشأن الإصلاحات الدستورية بتوجيه من المجتمع الدولي على نحو أكثر قوة وتركيزا، وكفالة الدعم الإضافي والثابت للممثل السامي.

وكما نلاحظ، تواجه البوسنة والهرسك مشاكل كبيرة، يتحدى بعضها الأسس الحقيقية في البلد، التي أرستها اتفاقات دايتون، ولا سيما السلامة الإقليمية، ويمكن أن تترتب عليها آثار ضارة بمستقبل هذا البلد. ومع ذلك، وعلى نفس المنوال، ينبغي التأكيد على أن أي مشاركة بناءة وأي عزم على تحسين الوضع الراهن ومعالجة المشاكل الأساسية، يدعمان السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، ينبغي الترحيب بهما وتشجيعهما.

وحول هذه النقطة نود أن نعيد التأكيد على أن تحقيق الاستقرار في البلد يعتمد على احترام الحقوق المتساوية لجميع الشعوب المؤسسة الثلاثة: الشعب البوسني والشعب البوسني الصربي والشعب البوسني الكرواتي. وقد ذكرنا في مناسبات عديدة أنه لا وجود للبوسنة والهرسك دون وجود الكروات فيها. إن بقاءهم السياسي والثقافي أمر حيوي بالنسبة لمستقبل البوسنة والهرسك وبقائها، حيث أن هذين العنصرين يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا.

ومن الضروري أن نأخذ في الحسبان الوضع الخاص للكروات في البوسنة والهرسك بصفتهم أصغر وأضعف فئة من الفئات الثلاث الموجودة في البلد. ويجب الإصغاء إلى صوتهم على أساس المساواة، العرقية والمدنية على السواء، مثلما يكفله الدستور ومثلما ينبثق من تاريخ هذا البلد. ويجب أن تدرك الشعوب الثلاثة – الشعب البوسني والشعب البوسني الصربي والشعب البوسني الكرواتي – أن البوسنة والهرسك هي بلدهم، ويتعين أن يشعروا بالأمان والحماية في كل أرجائها. وينبغي حماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وكذلك حقوقهم المدنية والعرقية، في جميع أنحاء البلد، كما ينبغي حماية حقهم في العودة إلى ديارهم التي كانت قائمة قبل اندلاع الحرب.

وهناك عامل مهم آخر في تطبيع الحالة في البوسنة والهرسك يتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب عن جرائم الحرب المرتكبة. ونود أن نؤكد على أن جميع الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذين لا يزالون مطلقي السراح، يجب إلقاء القبض عليهم وترحيلهم إلى لاهاي بأسرع وقت ممكن.

أخيرا، تؤيد كرواتيا دائما المنظور الأوروبي الواضح الذي لا لبس فيه بشأن البوسنة والهرسك. إن مستقبل جميع بلدان جنوب شرق أوروبا يعود إلى الاتحاد الأوروبي، وسوف نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة جيراننا على ممارسة هذا الاختيار الأكثر فائدة لتنميتهم الشاملة. ذلك هو الضمان الأكبر لتحقيق السلام والأمن والازدهار بشكل مستدام لجميع بلدان وشعوب جنوب شرق أوروبا.

السيد هيلار (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية. وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي يشارك في اجتماعات مجلس الأمن منذ توليه منصبه، نتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بالعمل المنوط به. كما نود أن نرحب بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. ونعرب عن تقديرنا العميق للبيان الذي أدلى به اليوم.

بعد مرور ما يقرب من ١٥ عاما على توقيع اتفاق دايتون، حققت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا على الدرب الصعب نحو إعادة الإعمار والمصالحة على الصعيد الوطني. ويأمل مواطنو البلد، بغض النظر عن أصلهم، في تحقيق مستقبل يسوده الاستقرار والتنمية والسلام. ولذلك يجب أن يضاعف قادة البلد جهودهم المبذولة من أجل ضمان الامتثال للالتزامات المعلّقة، والحفاظ على سبيل الحوار والتفاوض لتسوية الخلافات وتجنّب الأعمال التي قد تعرّض الاستقرار والإطار الدستوري في البلد للخطر. وكل ذلك يلقى منتهى القبول لدى المجتمع الدولي.

إن الإصلاحات التي سبقت توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار مع الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه الماضي، والاتفاق السياسي الذي وقّعه في تشرين الثاني/نوفمبر قادة الطوائف الثلاث، والإصلاحات التي جعلت من الممكن منح مقاطعة بركو حق الوصول إلى المحكمة الدستورية، أمور تبين أنه من الممكن تحقيق توافق في الآراء حول مواضيع هامة

وتعزيز وضع خطة للإصلاح. وبالرغم من ذلك، يلاحظ الممثل السامي أن البيئة السياسية أعاقت أعمال مؤسسات الدولة وأدت إلى تقليص الخيارات لفتح جدول الأعمال التشريعي. وفي ضوء ما سبق ذكره، نحن ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء الكامل بالأهداف الخمسة والشرطين، التي حددت للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى ممثل الاتحاد الأوروبي، وندعو الأطراف أيضا إلى التعاون التام مع الممثل السامي.

إننا ننوه مع شعور بالارتياح باعتماد الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب وبتنفيذ خطط عمل استراتيجية الإصلاح الوطني لقطاع العدالة. وهذه أوجه تقدم إيجابية لتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا على أنه يجب على جميع الأطراف أن تواصل التعاون مع المحكمة في الاضطلاع الفعال بولايتها، وخاصة، تقديم أي معلومات ذات صلة من شأنها أن تؤدي إلى اعتقال المتهمين في القضايا التي لم يبت فيها والواقعة في نطاق اختصاص المحكمة.

ونحن نشعر بالقلق لأنه، خلال الأشهر القليلة الماضية، لوحظ حصول تدهور في حرية التعبير، وخاصة من خلال ازدياد التقارير بوقوع حوادث الاعتداء والتهديدات بالقتل وغيرها من انتهاكات حقوق الصحفيين. ولذلك لا بد من تعزيز الإطار القانوني والهيكل المؤسسي فيما يتعلق بتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وأحد الجوانب الهامة الأخرى هو الامتثال للمرفق ٧ من اتفاق السلام، الذي يتعلق بوضع استراتيجية لعودة الأشخاص المشردين واللاجئين بدعم إعادة بناء المساكن والتعويض عن الممتلكات التي لا يمكن إعادتها إلى أصحابها الأصليين. وعلى سلطات البوسنة والهرسك، وبدعم المجتمع الدولي، أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة العودة المأمونة لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين واللاجئين إلى أماكن إقامتهم الأصلية. ولا بد أن يكون ذلك هو محور تركيز جهود تحقيق المصالحة الوطنية.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم بلدي لأعمال الممثل السامي وبالإعراب عن الأمل بأن تنجح البوسنة والهرسك في التغلب على خلافاتها وأن تتمكن من بناء دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراق، ويتمتع فيها جميع مواطنيها – إلى جانب مواطني منطقة البلقان بأسرها – بمستقبل أكثر استقرارا وازدهارا وبوصفها جزءا لا يتجزأ من أوروبا.

السيد دو جياكونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثل السامي، السيد إنزكو، على إحاطته الإعلامية وتقدر جهوده لتعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك. وأود أن أرحب في جلسة اليوم بوجود دولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأن أشكره على بيانه.

وفي العام الماضي واصلت البوسنة والهرسك اتخاذ خطوات ايجابية في مجال الإصلاح الدستوري وترسيخ سيادة القانون والتوافق العرقي. وما زالت العملية السياسية في البلد تمضي قدما.

ومع ذلك، ما زالت توجد عوامل مزعزعة للاستقرار في البوسنة والهرسك. وما زالت الحالة هشة وتتسم بالحساسية. ونحن نعرب عن قلقنا في هذا الصدد. وتحترم الصين سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. ويحدونا الأمل في أن تلزم جميع الأطراف أنفسها بإحلال السلام الطويل الأجل والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي كامل منطقة البلقان وأن تتعاون بحسن نية ووفقا لاتفاق دايتون للسلام من أجل النهوض بالعملية السياسية بإحراز المزيد من التقدم في مجالات الحكم وبناء المؤسسات،

وإصلاح الإدارة العامة والإصلاح الدستوري وترسيخ سيادة القانون، بغية كفالة إحلال السلام الدائم والاستقرار والازدهار في البوسنة والهرسك.

ويسر الصين أن تشهد آفاق الاندماج التدريجي للبوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. ونحن نعتقد أن على الممثل السامي أن يواصل مشاوراته المعمقة مع جميع الأطراف، على النحو الذي كلف به اتفاق دايتون للسلام، وأن يدفع الكيانات السياسية داخل البوسنة والهرسك إلى اتخاذ تدابير بناءة والعمل يدا واحدة في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بغية إحراز تقدم كبير.

وفي هذا الأثناء، نرحب أيضا بالدور الهام الذي ما زال الاتحاد الأوروبي يضطلع به في صون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد.

وستواصل الصين دعم الممثل السامي في جهوده للاضطلاع بولايته وهي مستعدة لمشاركة بقية المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة إلى البوسنة والهرسك بغية تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في ذلك البلد.

السيد بوي ذي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم التهنئة للسيد فالنتين إنزكو على توليه منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك وأتمنى له كل النجاح في أعماله الهامة. ونحن نشكره على تقرير الشامل (انظر S/2009/246) وإحاطته الإعلامية المعمقة التي قدمها للمجلس اليوم. كما نرحب في المجلس بوجود السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ونشكره على بيانه.

إن بلدي تابع عن كثب الحالة في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولذلك نحن نرحب بالتطورات الإيجابية التي حددها السيد إنزكو في تقريره، وأهمها اعتماد الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك لتعديل يدمج مقاطعة برتشكو في دستور البوسنة والهرسك ويضمن لجوءها إلى المحكمة الدستورية للبلد. ونحن نسلم بالتقدم الذي أحرزته سلطات البوسنة والهرسك في مسعى لبلوغ الأهداف الخمسة والشرطين، التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بغية التعجيل بالانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، يساورنا قلق عميق حيال تصاعد الخطاب الانقسامي والقومي المتشدد الذي يطعن في سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري والإجراءات والبيانات التي تصدرها بعض الأطراف الفاعلة الرئيسية التي تطعن في سلطة الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمكتب تنفيذ السلام. ونظرا للحالة السياسية الشامل والهشة في البلد، نحن نشعر بالقلق من المحاولات التي تقوم بها بعض الدوائر من أجل التراجع عن الإصلاحات التي أجريت في السابق وتقويض المؤسسات القائمة على مستوى الدولة.

ولئن كنا نؤكد مجددا على تأييد فييت نام الكامل لاستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامة أراضيها، فإننا أيضا نلاحظ مع شعور بالقلق المحاولة التي قامت بها مؤخرا مؤسسة بعينها للسعي للحق في الانفصال. ونحن نرى أن هذه المحاولة تلقي بظلال الشك على الالتزام المعلن لهذه المؤسسات بسيادة القانون وتعوق إحراز المزيد من التقدم نحو بناء دولة آمنة ومستقرة ومتعددة الأعراق. كما أنها تخالف اتفاق دايتون للسلام، الذي ينص على أنه ليس من حق أي كيان الانفصال من البوسنة والهرسك.

وفي ضوء التوتر السياسي المستمر، من الأهمية بمكان أن تبدي الأحزاب السياسية الرئيسية في البوسنة والهرسك المرونة والرغبة في التوافق بغية إحراز تقدم حقيقي نحو تسوية المسائل السياسية الهامة. كما تقوم حاجة إلى أن يترجم

زعماء البوسنة والهرسك اتفاق ٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إجراءات ملموسة، بما في ذلك معالجة إدماج الأشخاص المشردين الذي لا يمكنهم العودة ومسألة التعويض عن الممتلكات التي لا يمكن إعادتها إلى أصحابها. وكل ذلك أكثر أهمية تحسبا لانتخابات العام المقبل، والمشاكل التي يمكن أن تنجم عنها مثل تصاعد الخطاب القومي وانخفاض هامش التوصل إلى حل وسط، وهما مجرد مثالين.

وختاما، نشيد بالدور الهام الذي يؤديه الممثل السامي في تيسير تنفيذ اتفاقات دايتون، واعتماد الشروط الفردية المنصوص عليها في شراكة الاتحاد الأوروبي واتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب التابع له، ونؤيد هذا الدور. وما زالت فييت نام ملتزمة تماما بدعم الجهود المشتركة الحقيقية التي يبذلها المجتمع الدولي للإسهام في بناء دولة متعددة الأعراق آمنة ومستقرة وديمقراطية في البوسنة والهرسك.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أرحب اليوم بحضور السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك الذي نود أن نشكره أيضا على بيانه الهام. كما أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي السيد فالنتين إنزكو الذي تسلم مهامه الجديدة على تقديم تقريره. نتمنى له كل النجاح في منصبه.

ونود أيضاً أن نرحب بالتقدم الذي أُحرز في البوسنة والهرسك، وبخاصة منذ التوقيع على اتفاق برود. ويجسد ذلك رغبة القادة السياسيين في التوصل إلى حل وسط، ولا سيما في مجال الإصلاح الدستوري وإصلاح الميزانية.

ومع ذلك، نأسف لبعض المواقف القومية المتطرفة التي يمكن أن تعرض الزخم السياسي المتواصل بل وأسس الدولة للخطر. لذا، فإن بلدي يؤيد بقوة كل الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون، وكذلك الخطوات التي اتخذت لتحسين أداء مؤسسات الدولة. ونحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على العمل من أجل الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد وتأمين مستقبل ديمقراطي وآمن ومستقر لجميع مواطنيها.

علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون من الممكن التوصل الى حل عادل لمسألة توزيع المنافع العامة بين الدولة ومختلف الكيانات. ويشجعنا أن نلاحظ أن مجلس الوزراء قد بدأ فعلا بتنفيذ تلك العملية.

ونشعر بالقلق إزاء الوضع الاقتصادي الصعب في البلد الذي ساءت حالته بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تهدد آثارها بتقويض العملية السياسية التي ما زالت هشة نتيجة للتوترات السياسية. ومن الملح أيضا زيادة التكامل الاقتصادي بين الجماعات الرئيسية في البلد.

كما نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الفني والمالي إلى البوسنة والهرسك. وندعو قادة القوى السياسية في البلد أيضا إلى تيسير الإصلاحات اللازمة لتحسين الحكم الرشيد والقدرات المؤسسية فيه.

ونرحب بالجهود التي بُذلت لترسيخ سيادة القانون، وخاصة اعتماد البوسنة والهرسك في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ استراتيجية بشأن جرائم الحرب، وكذلك تنفيذ استراتيجية الإصلاح الوطني لقطاع العدالة. وينبغي أن يكون لهذه التطورات تأثير على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفي نهاية المطاف، على معالجة مختلف المسائل بينما تنتهي المحكمة من أعمالها.

وهناك أيضاً إصلاحات أخرى قيد التنفيذ سيكون لها وقع في مجالات الاقتصاد والإدارة العامة والدفاع. ويحدونا الأمل في أن تُحل بسرعة المشاكل المتعلقة بذلك لكي يتمكن

البلد من الشروع بحزم في عملية التكامل الأوروبي والانفتاح على آفاق أكبر.

كما يجب على البوسنة والهرسك مجتمعة إحراز تقدم أكثر إفادة في احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحرية الصحافة ومعاملة اللاجئين والأقليات. فانضمامها إلى المؤسسات الأوروبية والدولية يتوقف على إجراء تحسينات في ذلك الصدد.

وفي بيئة لا يمكن التنبؤ بها مثل بيئة البوسنة والهرسك، ما برح التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة تحقيق الاستقرار، وكذلك بين قوة تحقيق الاستقرار والشرطة الأوروبية، يكتسي أهمية بالغة ليس في التنفيذ المناسب للإصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن فحسب، بل، وفي المقام الأول، في ضمان الأمن القومي أيضا. وبالنظر إلى التحديات العديدة التي ما زال يتعين التغلب عليها، من الضروري أن يستمر المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في دعم البوسنة والهرسك على طريق الانتعاش وإعادة البناء الوطني.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب مرة أخرى في المجلس برئيس الوزراء سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأن أشكره على تعليقاته التي أبداها اليوم. كما أود أن أرحب بالممثل السامي إنزكو وأن أهنئه بتوليه منصبه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل السامي وموظفيه على عملهم الجاد وتفانيهم.

إن الولايات المتحدة صديقة للبوسنة والهرسك وتؤيد تطلعات الشعب البوسني نحو الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية الأطلسية. وتجلى دعمنا في الزيارة المشتركة التي قام بها هذا الشهر نائب الرئيس بايدن والممثل السامي للاتحاد الأوروبي سولانا. وعندما خاطب الرئيس بايدن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في ١٩ أيار/مايو، أعرب عن التزامنا بمساعدة الشعب البوسني على تحقيق حلمه. كما أعرب عن دعمنا القوي لمكتب الممثل السامي. ونؤكد من جديد تلك التعهدات.

لقد أُحرز تقدم كبير في البوسنة والهرسك منذ الصراعات التي وقعت في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩. وأورد رئيس الوزراء سبيريتش أمثلة عديدة اليوم. ولكننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع هناك. وحسبما أشار بوضوح تقرير الممثل السامي (انظر S/2009/246)، فإن بعض قادة الأحزاب السياسية ما زالوا يسعون لتحقيق المصالح العرقية الضيقة وما زالوا متمسكين بورقة القومية التي لا رابح ولا خاسر فيها. وبعملهم هذا يقفون حجر عثرة في وجه إحراز التقدم في إجراء الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها والتي من شأنها مساعدة كل المواطنين في البلد.

وللأسف، فنحن أيضا ما زلنا نسمع الخطاب الداعي إلى الانقسام. إن أولئك الذين ينادون به إنما يسعون إلى تحدي سلطات الممثل السامي التي أكدها مجلس الأمن، بل وتهديد سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية المنصوص عليهما في اتفاق دايتون للسلام. ونحن نشهد أيضاً الجهود الرامية إلى تقويض مؤسسات الدولة التي يجب تعزيزها إذا أرادت البوسنة والهرسك التصدي لتحديات قيام الدولة الحديثة والمضي قدما نحو العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

أود أن أذكر مثالا صارخا على وجه التحديد – فالاستنتاجات التي توصلت إليها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ١٤ أيار/مايو، أكدت بصورة خاطئة أن الكثير من السلطات في دولة البوسنة والهرسك، بما في ذلك تلك التي أذن بها دستور دايتون صراحة، تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة على نحو ما. ومثلما أشارت حكومة بلدي

عندما اجتمع المجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي لمناقشة هذه المسألة، ومثلما قال نائب الرئيس بايدن في خطابه الذي ألقاه مؤخرا أمام الجمعية البرلمانية في البوسنة، فإن الولايات المتحدة ستدعم مكتب الممثل السامي ما دام قائما في البوسنة والهرسك. وسنؤيد المرحلة الانتقالية من مكتب الممثل السامي ليصبح مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي عندما تتحقق الأهداف الخمسة والشرطان المتفق عليهما في جدول أعمال الإصلاح. وسينظر مجلس تنفيذ السلام في التصريحات والتصرفات التي من شأنها تقويض الدولة البوسنية عندما يقيّم ما إذا كانت معايير إغلاق مكتب الممثل السامي قد تم الوفاء بها.

ويبرز تقرير السفير إنزكو بحق نقطة مضيئة شهدناها منذ اجتماعنا الأخير – وهي: إقرار التعديل الأول لدستور دايتون في آذار/مارس لحماية الطابع المتعدد الأعراق لمنطقة برتشكو. والجهود التي أسفرت عن ذلك التعديل، الذي انبثق من عملية برود، تبعث على بعض التفاؤل، ولكن شريطة المضي قدما في إجراء إصلاحات إضافية. ونأمل أن تترجم هذه المبادرة بأسرع ما يمكن إلى إجراءات تحقق الأهداف الخمسة والشرطين وهو ما وضعه مجلس تنفيذ السلام.

ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة تماما بتحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك على أساس اتفاق دايتون. كما أننا ملتزمون التزاما كاملا بدعم الإصلاحات التي تتيح المجال لذلك البلد أمام تحقيق تطلعاته نحو مزيد من التكامل في هيكلي أوروبا والحلف الأطلسي. ونحث جميع القادة البوسنيين على التخلي عن السياسات القومية التي أثارت الانقسامات وسببت المعاناة والمآسي في الماضي القريب، ونحثهم على العمل على نحو يتجاوز الانقسامات العرقية ويحقق الإصلاحات المطلوبة للمضي قدما في النهوض بالأهداف التي يتشاطرها شعب البوسنة والهرسك.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الترحيب بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، في مجلسنا اليوم، وأشكره على ملاحظاته. كما أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي، السيد إنزكو، في مجلس الأمن لأول مرة، وأشكره على تقريره وإحاطته الإعلامية بشأن آخر المستجدات في البوسنة والهرسك، اللذين كانا، إن صح التعبير، واضحين على نحو يثير الإعجاب.

نستشف من تقرير الممثل السامي إحراز بعض التقدم في ما يتعلق بالأهداف الخمسة والشرطين، وهو ما وضعه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، وينبغي، بطبيعة الحال، تنفيذه قبل إغلاق مكتب الممثل السامي. وتشكل تسوية القرار النهائي الخاص ببرتشكو، واعتماد الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع القضاء تطورات تستحق الثناء.

لكن بالرغم من ذلك، فإن وتيرة التقدم المحرز بطيئة عموماً. وأخشى أنها بطيئة للغاية. ورغم التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في العام الماضي، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الطابع الخطير للحالة في البوسنة والهرسك. وقد كانت هناك بعض الدلائل على المرونة والتراضي لدى بعض القادة البوسنيين، لا سيما التطورات في عملية ”برود“. غير أن التقدم العام في مجال الإصلاح كان مخيبا للآمال. فهناك العديد من المجالات التي تشتد الحاجة فيها إلى التقدم ويمكن إحرازه بسهولة لو كانت هناك الإرادة السياسية اللازمة. وأقصد مجالات مثل تحرير نظام منح التأشيرات، والإشراف على المصارف، والمشتريات العامة، وممتلكات الدولة والدفاع.

وبهذه الوتيرة وفي ظل هذه الأجواء، يبدو من المستبعد تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين في الوقت المحدد قبل اتخاذ قرار إيجابي في اجتماع الشهر القادم للمجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام. وآمل أن يدرك قادة البوسنة والهرسك أننا لن نتفاوض على الأهداف الخمسة والشرطين. وكما وافق على ذلك المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام في آذار/مارس، من الحيوي أن تُنفذ جميع الأهداف الخمسة ويتم الوفاء بالشرطين قبل أن نتقل إلى إغلاق مكتب الممثل السامي، ونريد أن نحقق ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونقدر جهود الممثل السامي بشأن تيسير التقدم صوب تحقيق الهدفين المتبقيين، ويشجعنا أن المسائل المتعلقة بممتلكات الدولة والدفاع شهدت بعض التحرك. وسنطلب إلى الممثل السامي أن يواصل جهوده. فالسيد إنزكو يمثل المجتمع الدولي برمته، ونحن نؤيده وإن كان يتخذ قرارات صعبة. والديناميات الأخيرة في البوسنة والهرسك، التي اتسمت بخطاب النزعة القومية الذي لا طائل منه، تزيد من صعوبة السياق الذي يعمل فيه.

وتؤيد المملكة المتحدة بشدة المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك. ونحن عازمون على العمل مع البوسنة والهرسك باعتبارنا شركاء، كلما كان ذلك ممكنا، حتى تتمكن من تبوء المكانة اللائقة بها في أوروبا، إلى جانب بلدان أخرى في المنطقة. غير أنه إذا أرادت البوسنة والهرسك أن تحرز تقدما حاسما على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي – وهما الهدفان اللذان حددهما السيد سبيريتش مرة أخرى اليوم – فينبغي أن تتغير الثقافة السياسية في البوسنة والهرسك. وعلى قادة البلد اغتنام الفرص للسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة والإقرار بأن التشدد في النزعة القومية إلى أقصى حد لا يؤدي سوى إلى المأزق والفشل في تحقيق التطلعات الجماعية.

وأخيرا، أود أن أقول مجرد كلمة بشأن الاتحاد الأوروبي. لا نزال نخطط بصورة متأنية لتواجد الاتحاد الأوروبي بعد إغلاق مكتب الممثل السامي. وينبغي أن تكون لدينا ولاية فعالة لذلك الغرض، حتى نكون في أفضل موقع عندما يحين وقت الانتقال. ويشجعني ما أُحرز من تقدم حتى الآن بشأن مشروع الولاية. والجدير بالذكر أن الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي سيشكل مركز التنسيق لانخراط المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، غير أنني أود أن أشير أيضا إلى أن مشاركة شركاء من غير الاتحاد الأوروبي ستساعد على تعزيز دوره.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، وأشكره على بيانه. كما أرحب بالسفير فالانتينو إنزكو، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وأشكره على إحاطته الإعلامية.

يشجعنا ما أُحرز من تقدم صوب الوفاء بالشروط التي حددها المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، لا سيما اعتماد تعديل دستوري يدمج مقاطعة برتشكو في دستور البوسنة والهرسك. ونرحب بالتقدم الذي أُحرز في مجال ترسيخ سيادة القانون ونثني على جهود السلطات البوسنية لإنشاء أجهزة الشرطة الوطنية الجديدة على صعيد الدولة، على النحو المنصوص عليه في قوانين إصلاح الشرطة.

ونلاحظ مع التقدير أن بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك لا تزال تضطلع بدور هام في الحالة الأمنية العامة، بالتعاون مع الأجهزة المحلية لإنفاذ القانون. ونشيد ببعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة

والهرسك – على دعمها للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتعاونها مع السلطات البوسنية بشأن الشؤون العسكرية المشتركة.

وتشيد أوغندا بالممثل السامي على جهوده لتيسير تنفيذ اتفاق السلام. ونحث جميع الأطراف، بمن في ذلك جيران البوسنة والهرسك، على الوفاء بالتزاماتها بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها في إطار روح حسن الجوار والتعايش السلمي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

ولاحظنا التحديات الاقتصادية التي تواجهها البوسنة والهرسك، مثلما يرد في التقرير. ويساورنا القلق بصورة خاصة إزاء العجز في التمويل الذي أعاق قدرة الحكومة على أداء واجباتها. علاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء معدل البطالة المُسجل، الذي بلغ ٤١ في المائة في أواخر عام ٢٠٠٨ ويبدو أنه في ازدياد. ونناشد سلطات البوسنة والهرسك أن تركز، بدعم من شركائها الدوليين، على تناول هذه المسألة، التي لها تداعيات خطيرة على استقرار البلد.

وأخيرا، يساورنا القلق إزاء حالة اللاجئين والأشخاص المشردين. وندعو السلطات إلى معالجة محنتهم بغية كفالة التعجيل بعودتهم وإعادة توطينهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نرحب بمشاركة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، في جلسة مجلس الأمن اليوم. وقد استمعنا بإمعان إلى تقييمه للحالة الراهنة في بلده.

ونشكر السيد فالانتينو إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على تقريره (انظر S/2009/246) المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تطور الأحداث في ذلك البلد. وفي الوقت ذاته، ليس بوسعنا أن نتفق مع مضمونه العام. والسمة الغالبة على تلك الوثيقة هي استمرار التوتر في البوسنة والهرسك وعدم قدرة السلطات البوسنية على التصدي للتحديات التي يواجهها البلد بمفرده. ونرى أن هذا التقييم غير موضوعي.

وليس هناك مبرر لكي يهمش التقرير تحليلا للحوار في ما بين الأحزاب السياسية الوطنية الرئيسية الثلاثة في البلد، الذي – وهو عامل ذو أهمية أساسية – أُطلق بمبادرة منها. ونعتبر أن هذا التوجه هو أهم توجه في الفترة التي شملها تقرير الممثل السامي. وبفضل الاستعداد البناء الذي أبانت عنه الأحزاب الثلاثة، تحققت إنجازات كبيرة، بما في ذلك إقرار البرلمان للميزانية الوطنية بسرعة قياسية. ويشكل القيام لأول مرة بتعديل دستور البوسنة والهرسك المأذون به وفقا لاتفاق دايتون، حيث يتم بموجبه التنصيص بصورة نهائية على مركز مقاطعة برتشكو عملا بقرار محكمة التحكيم، مؤشرا رئيسيا إلى إمكانات الأحزاب الثلاثة لتحديد وتنفيذ حلول توفيقية.

وفي هذا الصدد، فإن التقدم الهائل الذي أُحرز مؤخرا في البوسنة والهرسك في تحقيق استقرار الحالة وتنفيذ اتفاق السلام يتجلى على نحو واضح، في تقرير حكومة جمهورية صربسكا عن الحالة في البوسنة والهرسك. وألاحظ أن قيادة جمهورية صربسكا استرعت، في شباط/فبراير من هذا العام، انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى ذلك التقرير.

ويوجه اهتمام أكثر من اللازم في تقرير الممثل السامي للخطابة الفظة، التي يستخدم لوصفها عبارات مثل ''قومية'' و ''مناهضة لدايتون''، وفي خلال ذلك يلقى بكل اللوم على رئيس وزراء جمهورية صربسكا، السيد دوديك. والواقع أنه يميل أحيانا إلى التكلم بصراحة، ردا على الهجمات التي لا تخف حدتها على المركز الدستوري لجمهورية صربسكا في اتفاق دايتون والمحاولات الدؤوبة

لإلغائه، وخاصة من قبل زعيم مسلمي البوسنة، السيد سيلادجيتش. وفي الوقت ذاته، لا تتخذ قيادة الكيان الصربي إجراءات فعلية من شأنها أن تتعارض مع دايتون. علاوة على ذلك فإن جمهورية صربسكا ذاتها، إذا أدخل المرء في اعتباره وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بخلاف الاتحاد، تمثل عاملا من عوامل الاستقرار في البوسنة والهرسك. ولا يولي التقرير اعتبارا لهذا الجانب الهام بل يشدد على المظاهر الخارجية.

ونناشد الممثل السامي أن يعمل عن كثب مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية في البوسنة والهرسك لكي يتسنى لهم اعتماد بيان مشترك بشأن الالتزام باتفاق دايتون والاحترام غير المشروط لأحكامه في اجتماع الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام المقرر عقده في نهاية شهر حزيران/يونيه في سراييفو. فمن شأن هذه الخطوة أن تحول تركيز الأطراف البوسنية عن المجادلات العقيمة نحو وضع وتنفيذ خطوات محددة لحل المشاكل المالية والاقتصادية الملحة التي تواجهها البوسنة والهرسك، التي يصيب الممثل السامي بالإشارة إليها في تقريره.

وبصفة عامة، تكوّن لدينا انطباع بأن جهاز الممثل السامي يعمل إلى حد كبير بالقصور الذاتي ولا يدخل في اعتباره بالقدر الكافي الاتجاهات الجديدة في جوهرها التي أصبحت جلية واضحة في البوسنة والهرسك في الأشهر الأخيرة. ونتوقع أن يضفي السيد إنزكو على أنشطة مكتبه مزيدا من الموضوعية والحيدة وأن يوجهه شطر المستقبل.

وقد زادت التغيرات النوعية التي طرأت على الحالة في البوسنة والهرسك من الوجهة الموضوعية ضرورة إصلاح أشكال الوجود الأجنبي في البلد. ونشير تحديدا إلى التنفيذ الفوري لصيغة خمسة زائد اثنان التي اعتمدتها الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، أي لحل المسألة الوحيدة العالقة فيما يتعلق بممتلكات الدولة. ونتوقع أن تكون الأطراف البوسنية قد توصلت بحلول حزيران/يونيه هذا العام إلى اتفاق بشأن المشاكل المتعلقة بالممتلكات العسكرية. وبحلول أيلول/سبتمبر، ستكون عملية تخصيص ممتلكات الدولة فيما بين المستويات المختلفة للسلطة قد اكتملت بوجه عام. وسيتيح ذلك للهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام أن تتخذ في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر قرارا نهائيا بشأن الجدول الزمني لتحويل جهاز الممثل السامي إلى بعثة للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

ونحن على استعداد للتواصل عن كثب مع الممثل السامي وجميع الشركاء الذين يهمهم الأمر في المجتمع الدولي والأطراف البوسنية في إنجاز هذه المهام.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد كروليفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن احترامي لصاحب السعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي في البوسنة والهرسك، ودولة السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وقد قرأت بإمعان التقرير الأخير للممثل السامي الوارد في الوثيقة S/2009/246 وأصغيت للبيانات التي ألقيت في المجلس اليوم.

وتواصل صربيا بوصفها من بلدان الجوار ومن ضامني اتفاق دايتون للسلام التزامها بالاحترام الكامل لهذا الاتفاق باعتباره أساسا للاستقرار في البوسنة والهرسك وفي منطقة غرب البلقان بأسرها. ويعرب بلدي عن احترامه الكامل للبوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة، بكيانيها وقومياتها المؤسسة الثلاث.

ومن أولويات السياسة الخارجية لصربيا بناء علاقات لحسن الجوار والالتزام القوي بالاستقرار الإقليمي في غرب

البلقان. وتعمل صربيا بنشاط على تعزيز استقرار المنطقة برمتها وترى أن لاحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها أهمية بالغة في هذا الصدد.

والتعاون الإقليمي من طرق تسوية الخلافات عن طريق الحوار، بدلا من المواجهة. لذلك ندعم مشاركة جميع دول جنوب شرق أوروبا الأعضاء في الأمم المتحدة في مختلف المشاريع والمبادرات الإقليمية. ونرحب أيضا باستمرار مشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالنيابة عن مقاطعة كوسوفو وميتوهيا الجنوبية من بلدنا، وفقا لقرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد أصبحت أوروبا قوة للتوحيد الإقليمي. ونشترك جميعا في نفس الحرص على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهو يمثل الأولوية الاستراتيجية المحورية لصربيا.

وصربيا بوصفها من الدول الموقعة على اتفاق دايتون تحترم التزاماتها احتراما كاملا ولديها اعتقاد راسخ بأن التنفيذ المتعاقب للاتفاق والامتثال الدقيق لأحكامه أمران في المقام الأول من الأهمية. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل بالاهتمام والاحترام الواجبين مع العلاقات بين القوميات المؤسسة الثلاث في البوسنة والهرسك. وينبغي الاضطلاع بجميع الإصلاحات على نحو يجعلها تسهم في مسيرة البوسنة نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وتدعم صربيا جميع الجهود المبذولة من أجل الاستقرار والديمقراطية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي في البوسنة والهرسك وترحب بجميع القرارات والحلول التي تنتج عن اتفاق ديمقراطي بين قومياتها المؤسسة الثلاث، الصرب ومسلمو البوسنة والكروات.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا أهمية التزام جميع بلدان المنطقة بالقيم العالمية في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلا عن الاحترام لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولدينا اعتقاد راسخ بوجوب تقديم كل من ارتكبوا جرائم شنعاء خلال الصراع المأساوي في منطقتنا للعدالة وبأن ذلك واجب خلقي وسياسي على جميع البلدان المتضررة. وتواصل صربيا بذل الجهود في هذا الصدد ومن أجل التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا السابقة وكرواتيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب واللتان يحتمل ترشيحهما لعضويته ألبانيا والجبل الأسود، علاوة على أوكرانيا وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أبدأ بالترحيب بوجود صاحب السعادة السيد فالنتين إنزكو بوصفه الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وأن أشكره على تقريره (انظر S/2009/246) وإحاطته الإعلامية بشأن آخر التطورات في البوسنة والهرسك. كما أود أن أرحب بدولة السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

لقد أحرزت البوسنة والهرسك بعض التقدم منذ التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي قبل عام واحد. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد تعديل لدستور البوسنة والهرسك يتيح لمقاطعة برتشكو سبل الوصول إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ويتواصل تنفيذ مزيد من أولويات الإصلاح، مثل الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع القضائي. واعتمدت الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٨. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بإبرام الاتفاق المؤقت بين البوسنة والهرسك وصندوق النقد الدولي. ونرجو أن تنفذ الشروط التي وضعها الصندوق على نحو بناء وبدون إبطاء، وأن تتخذ سلطات البوسنة والهرسك جميع التدابير الضرورية والفعالة لمجابهة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

وبالرغم من وجود بعض التطورات الإيجابية، ما زال يوجد كثير من التحديات. فالخطابة الوطنية المناهضة لاتفاق دايتون التي تتحدى سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري تقوض الجهود التي تبذلها قياداتها السياسية لإيجاد لغة مشتركة وحل توفيقي. والتقدم الذي أحرزته مؤسسات الدولة فيما يتعلق بإصلاحات الاتحاد الأوروبي غير كاف. لذلك فإننا نهيب بالزعماء السياسيين المحليين أن ينخرطوا انخراطا شاملا وبإصرار أقوى في خطة الإصلاح لكي يحرز البلد تقدما ملموسا صوب الانضمام للاتحاد الأوروبي. ولا تزال عضوية البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي بوصفها دولة واحدة متكاملة هي الغاية النهائية، التي تخدم الاستقرار والمصالحة والمستقبل، ليس في هذا البلد وحده، بل في منطقة غرب البلقان بأسرها.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا كاملا الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى مكتب للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وهو جاهز لذلك، وهذا ينطوي على زيادة في الملكية المحلية بعد الوفاء بالأهداف الخمسة والشرطين التي وضعتها الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام. ونحض البوسنة والهرسك على مضاعفة جهودها لتنفيذ الأهداف المتبقية، ألا وهي إيجاد حل مقبول ومستدام للمسائل المتعلقة بالدولة وملكية الدفاع؛ والامتثال الكامل للشرط الثاني، أي إجراء تقييم إيجابي للحالة في البوسنة والهرسك يرتكز على الامتثال الكامل لاتفاق دايتون للسلام.

ونعتبر أيضا التعاون الكامل من جانب البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مسألة ذات أولوية وعنصرا هاما في عملية انتساب البلد إلى الاتحاد الأوروبي، وانسجاما مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الاتحاد الأوروبي منخرط بهمة في النهوض بالاستقرار في منطقة غرب البلقان برمتها. فالحالة الأمنية في البوسنة والهرسك لا تزال مستقرة. وما انفكت بعثتا الشرطة والجيش اللتان يتولى الاتحاد الأوروبي قيادتهما توفران تطمينا وتلعبان دورا هاما في تثبيت الاستقرار في البلد.

إن الاتحاد الأوروبي ما برح ملتزما بمساعدة البوسنة والهرسك في بلوغ هدفها النهائي المتمثل في الاندماج الكامل في الهياكل الأوروبية. ونؤيد تأييدا كاملا العمل الذي يقوم به الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد فالنتين إنزكو وأعضاء مكتبه، والعمل الذي قام به سلفه السيد ميروسلاف لايتشاك سعيا إلى مساعدة البوسنة والهرسك بوضعها على مسار يفضي إلى الاندماج مع الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة للسيد إنزكو للرد على الأسئلة والملاحظات التي أثيرت.

السيد فالنتين إنزكو (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أزجيكم الشكر الجزيل على الدعم والمساهمة والأفكار والاقتراحات والتحليلات، وعلى كلمات الترحيب الطيبة التي وجهت إليّ في مهمتي الجديدة. كذلك أشكر أعضاء المجلس على جهودهم لمواصلة التعاون معي ومع مكتبي.

أود أن أشكر المجلس على دعمه الميداني في البوسنة والهرسك وفي مجلس تنفيذ السلام، وأشكر فريق الاتصال والبعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي وبعثة الشرطة

والتشكيلات الأخرى، بما في ذلك الرئاسات السابقة للاتحاد الأوروبي، والرئاسة الحالية المتمثلة في جمهورية التشيك والرئاستان المقبلتان المتمثلتان في السويد وأسبانيا. وأشكر أيضا جميع الدول المجاورة على دعمها.

أما فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد سبيريتش، فقد وردت جملتان فيه استرعتا انتباهي. أولا، قال السيد سبيريتش بأن فرض نظام حكم من قبل المنظمات الدولية أمر غير جائز قانونا. ثانيا، قال إن الديمقراطية وحكم القانون لا يمكن تطويرهما إذا كان المجتمع الدولي لا يتقيد بمبادئ الديمقراطية وحكم القانون.

تلك ادعاءات جد خطيرة، ولكن صدقوني بأنني لا أنظر إلى ذلك من منظور شخصي، لأنه لم يمض على وجودي في البوسنة والهرسك سوى شهرين. ولكن يتوجب علي حماية أسلافي، كارل بيلت وكارلوس وستندورب وفولفغانغ بيتريتش واللورد أشدون وكريستيان شوارتز - شيلينغ وميروسلاف لايتشاك الذين قاموا بعمل رائع ارتكازا على اتفاق دايتون للسلام وعلى قرارات مجلس الأمن التي أيدت تأييدا كاملا تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وفي ذلك الصدد، لن أقبل أي طعون في اتفاق دايتون وأعتقد أنه ينبغي الكف عن هذا. فهذا الكلام وهذه الادعاءات بالذات كلها أخرت إغلاق مكتب الممثل السامي.

وعلى أي حال ما زلت متفائلا وأعتقد أنه ارتكازا على الاجتماعات المقبلة لمجلس تنفيذ السلام في نهاية حزيران/يونيه وفي تشرين الأول/أكتوبر سنتمكن من الإبلاغ عن تحقيق المزيد من التقدم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد إنزكو على التوضيحات التي قدمها.

لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد فرغ من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.